الا لخبر في الكافي يتكلم بما بدا له بعد ان لا يكون ماما وسفله الوطي جماعا ولو ليلا
او ماسيا او لم ينزل في الخلاصة وفتاوى قاضيخان لو نظر بشهوة فانزل
لا يفسد كالصوم ويبطل ايضا وطيه في غير فرج في البنيه ان للشافعي رحمه قولين
وجعل وملس ان انزل في تلك الصور وفي المحرر والوسيط ان للشافعي رحمه فيها
ثلثه اظهرها انه يفسد ان انزل والا اي لم ينزل فلا يبطله وان حرم عليه كل واحد
من هذه الاشياء والمراة تعتكف بإذن زوجها في مسجد بيتها في الكافي هو الافضل ولو
اعتكف في مسجد جماعة جاز قال قاضيخان اذ يكره وعند الشافعي رحمه لا يجوز لها
الا في المسجد ومسجد بيتها في حقها كمسجد الجماعة في حق الرجل في الاحكام فان
حاضت خرجت منه ولا يلزمها الاستقبال اذا كان اعتكافها شهرا او اكثر
ولكن تواصل قضاء ايام الحيض نظهورا كذا في الكفاية ولم تمنعها الاستحاضة
لما روت عايشه انه اعتكف مع النبي صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهي مستحاضة
ترى الدم وربما وضعت الطست تحتها من الدم اورده البخاري وفي الخلاصة
وغيرها ان الزوج اذا اذن لها ليس ان يمنعها بعد ولو منع لا يصح منه مخالف
العبد فانه لو منعه المولى بعد الاذن صح لكنه مسئ في ذلك ولو نذر اعتكاف
ايام لزمه بليالها وكذا العكس على نص في الخلاصة وفتاوى قاضيخان
وفي الخلاصة لو نذر اعتكاف ليلتين لزمه بيومهما وعند ابي يوسف رحمه لا يصح نذر
ولو نذر اعتكاف ليله ونوى الليله يلزمه الاعتكاف وان لم ينو لا شئ عليه وفي الكافي
لو نذر اعتكاف ليله ولا يصح لانها لا تقبل الصوم ولم يدخل اليوم تبعا حتى يكون محلا
ولاء اي متتابعا وان لم يشترط التتابع اذ الاوقات كلها قابله له فلا يجب التتابع ما لم يشترط كذا في
الهدايه وغيرها وفي نذر اعتكاف يومين لزمه اعتكافهما بليلتيهما وعن ابي يوسف رحمه

انه لا يدخل الليله الاولى وفي الكافي ان عند ائمتنا رحمهم الله لا يدخل الليله الاولى
في الثلث وصحت نيه النهار خاصه فيما نذر اياما او يومين وفي الكافي لو نذر
اعتكاف شهر بطلت نيه النهار خاصه لان الشهر تناول الايام والليالي حقيقه
فكان هذا تخصيصا والتخصيص لا يثبت بحر النيه كالاستثناء فيلزمه الايام
والليالي متتابعا قال قاضيخان سقط الرواه ولو قال لله علي اعتكاف شهر
بالنهار دون الليالي لزمه كما قال ولو نذر ثلثين ليله ونوى الليالي خاصه لا يلزمه
شئ لانها ليست محل الصوم فقوله خاصه حال عن النهار اي يصح النيه حال
كونه مخصصا بالنيه او عن النيه اي يصح نيه النهار خاصه فقط حال كونها
مخصصه بالصحه اي لا يصح نيه الليل فعطف على ان الحصر اضافي وظاهر الاول

كتاب الحج

هو في اللغه القصد ثم خص عرفا بالمعنى المعروف و الحج
بالكسر الاسم والحجه بالكسر الواحده والقياس الفتح ذكره الجوهري فرض الحج على
كل حر مسلم مكلف فلا يجب على العبد والكافر والصبي والمجنون صحيح بدنه وجواجه
فلا يجب على المريض والمزمن والمفلوج ومقطوع الرجلين بوظ الروايه عنه
وروايه عنها وظاهر روايتها انه يجب على المزمن والمفلوج ومقطوع الرجلين
وهو روايه الحسن عنه رحمهم الله ونظير الخلاف فيما اذا قدر مولاه على الزاد
والراحله فعنده لا يجب عليه الا محاج بالمال لانه بدل ولا يجب الاصل فلم
يجب البدل وعندهما يجب دينا اذ وجب الاصل وحق الحج فيجب البدل
كذا في الكافي وقال قاضيخان ان لم يجد الاعمى قائدا لا يلزمه الخ بنفي قولهم
وهل يجب الاحجاج بالمال عندهما يجب عنده لا وان وجد قائد فكذلك لا
يجب بقي عندهما فيه روايتان في روايه لا يجب فرقا بين الاعمى والزمنه
لكثرته فيهما ونذرته فيه والمذكور في الخلاصه روايه الوجوب له في جميع العمر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)